

قضايا الإصلاح الاقتصادي

النفوذ الاقتصادي والسياسي للنساء

بقلم: السفيرة / ميلاني فرفير

السفيرة المتجولة لقضايا المرأة العالمية

المقال في كلمات :

- مشاركة النساء في الحياة السياسية وصنع القرار تحقق فوائد للمجتمع بأكمله. على الرغم من أن تمثيلهن في معظم الأجهزة الحكومية، بمختلف أرجاء العالم، لا يزال ضعيفاً للغاية.
- لا يقتصر وضع النساء على كونهن من المستفيدين بمنافع التنمية، بل هن أيضاً طرف فاعل في إحداث التحول.
- تؤدي الاستثمارات الموجهة للمرأة إلى عوائد هائلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فحين يتحقق النهوض الاقتصادي للمرأة، تصبح الاقتصادات أكثر قوة، كما تكتسب الديمقراطيات أوضاعاً أفضل، وأكثر استقراراً.

للتعليق على هذا المقال راجع: حوار التنمية لمركز المشروعات الدولية الخاصة على الإنترنت

CIPE Development Blog: www.cipe.org/blog



published by the
Center for International Private Enterprise
an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce
1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA
ph: (202) 7219200- • web: www.cipe.org • e-mail: cipe@cipe.org

فوائد المشاركة السياسية

هناك تشابك بين الأوضاع السياسية والاقتصادية، فالتقدم الذي يطرأ على أحد الجانبين يعزز التقدم في الجانب الآخر. وهذان هما العنصران الرئيسان في الجهود الرامية إلى إحداث التمكين.

وقد كان التحسن الذي طرأ على المشاركة السياسية للمرأة يتسم ببطء ملحوظ، فخلال السنوات العشرة الأخيرة -على سبيل المثال- نمت نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات من 13% إلى حوالي 18%. وهناك حالياً أقل من 20 سيدة يشغلن مناصب رئاسة دول أو حكومات، كما أن نسبة تواجد المرأة في المناصب الوزارية لا تتجاوز 16%. ومن الواضح أن جميع الأرقام والنسب المشار إليها ينبغي أن تكون أكبر كثيراً، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نماذج تُحتذى، مثل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيسة ليبيريا إلين جونسون سيرليف، اللتين تقدمان مثالين للسمات القوية التي ينبغي أن تكون عليها القيادة السياسية.

واسمحوا لي أن أعرض هذه الحقائق بطريقة أخرى: فالمرأة تمثل، تقريباً، نصف عدد السكان في أي مجتمع، لكنها لا تتولى أكثر من خمس عدد المناصب في الأجهزة الحكومية على المستوى القومي. كما يشوب الانخفاض النسبي الكبير أعداد النساء في البرلمانات، والمجالس البلدية والمحلية، فضلاً عن غيابها التام عن موائد المفاوضات الرامية إلى حل النزاعات. فأصوات النساء غائبة عن الساحات التي تتخذ فيها القرارات المؤثرة عليهن، وعلى عائلاتهن، ومجتمعاتهن.

وفي سياق متصل، كنت أشارك مؤخراً في حوار حول السياسات العامة في جنوب المحيط الهادئ -كانت الولايات المتحدة قد دعت إليه- وحضره عدد من قيادات النساء في 12 جزيرة بالمحيط الهادئ، حيث المشاركة السياسية للمرأة هامشية في أفضل الأحوال.

فعلى سبيل المثال، في بابوا غينيا الجديدة لا توجد سوى سيدة واحدة في عضوية البرلمان، الذي يضم 109 أعضاء، وهناك مسودة تشريع ينص على تخصيص 22 مقعداً للمرأة، بيد أنه مازال معلقاً.

لكن، لماذا يتوجب علينا الاهتمام بهذا الموضوع؟.. أحد الأسباب، لأن استبعاد النساء يجعل الحديث عن الديمقراطية بلا معنى. ربما يكون الكثيرون منكم على دراية بتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول الفجوة بين الجنسين، فهذا التقرير يدرس المساواة بين الرجال والنساء في بلد معين، من أربعة مجالات هي: فرص الحصول على التعليم، ونوعية الخدمات الصحية، والمشاركة السياسية، والأمان الاقتصادي. واستناداً إلى تلك المؤشرات، فإن الدول التي يتحقق فيها الاقتراب من إغلاق الفجوة -وإن كانت الفجوة لم تختف في أية دولة من العالم- أو الدول التي تضيق فيها إلى الحد الذي يجعل التفاوت بين أوضاع الرجال والنساء ليس كبيراً، تكون هذه الدول أفضل من حيث القدرة التنافسية في المجال الاقتصادي، ومن حيث آفاق الازدهار الاقتصادي. وقد توصل المنتدى الاقتصادي العالمي -خلال التقارير التي أصدرها على مدى عدة سنوات مضت- إلى حدوث إنجازات في مجال تضيق الفجوة من منظوري التعليم والرعاية الصحية، أما المشاركة في المجالين الاقتصادي والسياسي فلم يطرأ عليها تحسن مماثل. وكان إغلاق فجوة المشاركة السياسية هي الأصعب.

إن ممارسة التمييز ضد المرأة في المجال السياسي، يعني استبعاد خبراتها ومواهبها وآرائها من اتخاذ القرارات السياسية، واختفاء الاهتمام بروح الديمقراطية، وغلق آفاق التقدم نحو عالم أفضل. وعلاوة على ذلك، فقد أشار البنك الدولي إلى وجود علاقة بين ازدياد نسب شغل المرأة للمناصب القيادية بالقطاع الحكومي، وانخفاض معدلات الفساد الإداري.

إلى الاستمرار في ضمان اكتساب المرأة للمهارات، وللحصول على الفرص التي تتيح لها المشاركة في عمليات تحقيق السلام، والتحولت السياسي، ووضع الدساتير الجديدة، والعملية الانتخابية. وفي هذا السياق، تأتي المساندة التي قدمتها الولايات المتحدة بشأن جهود تخصيص "كوتة" للمرأة في كل من أفغانستان والعراق - عن طريق تضمين دستوري الدولتين نصوصاً تؤكد عليها- لتمهد الطريق من أجل مشاركة المرأة في برلماني الدولتين، وفي المجالس المحلية بهما.

وفي إحدى الليالي، كنت في كابول مع مجموعة من النساء الأفغانيات لمناقشة أدوارهن في المرحلة الانتقالية لبلدهم في عملية صنع السلام وتحقيق التوافق والمصالحة، فبادرتني إحداهن بقول لم أستطع نسيانه، إذ قالت: "لا تتظنوا إلينا بوصفنا ضحايا، بل باعتبارنا قيادات، فهذا ما نحن عليه".

في الواقع لقد كانت هذه المرأة على حق، فغالباً ما كانت السيدة كلينتون وزيرة الخارجية تقول: "إن أية إمكانات لتحقيق السلام والاستقرار ستقوض إذا ما تم تهميش أصوات النساء، أو إذا ما أجبرن على الصمت". واليوم، تشغل المرأة عدداً من مقاعد البرلمان يفوق ذلك العدد الذي كن يشغلنه من قبل: وهناك ثلاث وزيرات، وسيدة في منصب محافظ (حيث تعد المنطقة التي تديرها الأفضل بين كافة المناطق، بكل المقاييس)، فضلاً عن أن النساء يجري انتخابهن للمجالس المحلية، وقد تحقق كل ذلك على الرغم مما تواجهه المرأة من تهديدات لحياتها، وعلى الرغم أيضاً من الجهود التي تبذل لحرمانها من المشاركة في الحياة السياسية.

لقد قامت الولايات المتحدة بتبني جهود حشد التأييد لمشاركة المرأة في جميع الهيئات الاستشارية الأفغانية، ونتيجة لهذا، شغلت النساء ما يزيد قليلاً على 20٪ من عدد المقاعد في مجلس جيرجا للسلام

لقد أتيح لي -بشكل مباشر- مشاهدة مدى الاختلاف الذي تستطيع المرأة إحداثه إذا ما حظيت بالتمكين في الحياة السياسية. ففي الهند، تمثل النساء ما يقرب من 40٪ من الأعضاء المنتخبين بالمجالس القروية والبلدية، بفضل نظام "الكوتة" الذي يشترط وجود حصة للنساء بتلك المجالس، والتي جرى إقرارها منذ عدة سنوات. فأصبح هناك ما يزيد على مليون امرأة منتخبة في المجالس القروية والبلدية -المعروفة باسم "Panchayats"- في مختلف أرجاء شبه القارة الهندية. وقد وصف النجاح الذي أمكنه إحرازه بأنه ثورة صامتة في مجال الديمقراطية بالهند، فالدراسات البحثية تشير إلى أن المجالس التي تعمل تحت قيادة النساء، عادة ما تكون أكثر فعالية وكفاءة في مجال تقديم الخدمات العامة التي تكون المجتمعات في حاجة ماسة إليها، من خدمات الصرف الصحي إلى التعليم، حيث تحرصن على تعبئة الموارد العامة التي تعود بالنفع على مجتمعاتهن، وتتمتعن بالمسؤولية تجاه تحقيق منافع ملحوظة على المستوى المحلي.

كما ينبغي إشراك المرأة في المفاوضات التي تجرى بشأن تحقيق السلام وحفظه، والعمل على إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. فقبل عشر سنوات، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 1325 الذي ربط بين المرأة والسلام والأمن: الاعتراف بأن للمرأة دوراً حيوياً في جميع مراحل تسوية النزاعات، حيث تعاني المرأة أهوالاً لا توصف جراء الانتهاكات التي تتعرض لها أثناء النزاعات، مثل الاعتداءات الجنسية القائمة على العنف، والتي يتعين التصدي لها. كما أن المرأة يمكنها المساعدة على تجنب نشوب النزاعات، ووضع حد لها، ومعالجة ما يترتب عليها من آثار.

وقد لعبت الولايات المتحدة، سواء في فترات تولي الجمهوريين أو الديمقراطيين الحكم، دوراً قيادياً فيما يتصل بالقرار 1325 والقرارات التالية له. ونحن بحاجة

**بدأ عمل المرأة بدافع الضرورة الناجمة
عن الحاجة إلى الدخل، ثم كان
استمرارها في العمل ناتجاً عن تحول
الوظائف إلى مسارات مهنية تتيح
فرص الارتقاء. وفي البداية أيضاً، كان
توظيف النساء مدفوعاً بالرغبة في
تحقيق التنوع، ثم جرى الحرص على
الاحتفاظ بهن لما أثبتته من كفاءات
ومهارات. وكانت النتيجة ثورة تغيير
العالم.**

مستفيدات من جهود التنمية فحسب (ودون إقلال من أهمية الاستثمارات المتصلة بذلك)، وإنما أيضاً بوصفهن أطرافاً أساسية في التحول المنشودة.

وستتوجه السيدة كلينتون الأسبوع القادم إلى ليتوانيا للمشاركة في اللقاء الوزاري السادس لمجتمع الديمقراطيات. كما أنها ستشارك في المؤتمر رفيع المستوى للقيادات النسائية حول المرأة والديمقراطية، الذي سيركز على دور المرأة في الديمقراطيات الناشئة، والحكومات الانتقالية. وإذا كان الربيع العربي يشكل علامة فارقة في تاريخ المنطقة فيما يتصل بالديمقراطية، والفرص الاقتصادية، والحفاظ على حقوق المرأة، فسيكون هناك الكثير مما ينبغي إنجازه في سياق مساندة الجهود المبذولة على تلك الجبهات، خاصة ما يتعلق منها بجهود النساء اللواتي يناضلن من أجل التقدم السياسي، والحصول على الفرص الاقتصادية.

وستتوجه السيدة الأولى، ميشيل أوباما، هذا الأسبوع، إلى جنوب إفريقيا؛ لحضور منتدى القيادات النسائية

(Peace Jirga) - الذي جرى انعقاده منذ عدة أشهر مضت- وكان أداؤه مبهراً خلال المناقشات، إلى درجة حرص معها الرئيس "كرزاي" على التتويه بذلك خلال حديثه معي، إذ قال إن جميع مجموعات العمل أوصت بضرورة مشاركة المرأة في متابعة المشاورات في مجالس الشورى.

ويتواجد حالياً في واشنطن وفد من النساء الأفغانيات اللاتي يشغلن مناصب قيادية في الحكومة، وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية. وقد أجرى الوفد لقاءات مع أعضاء الكونجرس، وأيضاً مع مسؤولين بالإدارة الأمريكية. وخلال اللقاءات، أعرب الوفد عن رغبته في ضمان مشاركة المرأة الأفغانية -خلال هذه المرحلة الانتقالية الحرجة- في عملية إعادة الإدماج، وتحقيق التوافق والمصالحة، على جميع المستويات، بدءاً من المجلس الأعلى للسلام، وانتهاء بالمستويات المحلية في القرى.

كما التقى الوفد مجموعة عمل قام الكونجرس بتشكيلها مؤخراً من أعضاء بالحزبين الجمهوري والديمقراطي، لبحث أوضاع المرأة الأفغانية -شارك في رئاسة مجموعة العمل كل من عضوي الكونجرس ماك موريس روجرس (McMorris-Rogers)، ودونا إدواردز (Donna Edwards) - التي تشكلت للتأكيد على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لتمكين المرأة في أفغانستان، وبصفة خاصة في مجال المشاركة السياسية.

ولهذه الأسباب أيضاً، حرصت السيدة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية، خلال الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات حول أوضاع التنمية والدبلوماسية، على أن تأتي القضايا المتصلة بالمرأة في مركز الاهتمام داخل أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بحيث لا تقتصر النظرة إلى النساء والفتيات على اعتبارهن

كفاءات ومهارات. وكانت النتيجة ثورة تغيير العالم. فاليوم، لا تعد المرأة مؤدية لأدوار أساسية فحسب، وإنما أيضاً لاعبة لدور رئيس في إخراج الدول من براثن الفقر، بل ربما تمثل أيضاً آفاق المستقبل في مختلف مجالات العمل. وواقع الأمر، أن ما تحقق من زيادات هائلة في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إنما كان يعزى -في الجانب الأعظم منه- إلى خروج المرأة للعمل.

إننا ندرك أن أفضل الأفكار والابتكارات إنما تحقق ازدهاراً إذا ما وجدت في بيئة يسودها التنوع. واليوم، تشكل المرأة نصف عدد المشتغلين في الولايات المتحدة، وتمثل مصدر الدخل الأساسي -أو مشاركاً رئيساً فيه- في ثلثي الأسر الأمريكية. ومن ثم، فإن غياب الدخل الذي تتحصل عليه النساء عن طريق العمل سيكون من شأنه إلحاق أضرار بالغة بالأوضاع الاقتصادية لكثير من الأسر في بلادنا.

وفي هذا السياق، أتذكر أنني قمت، منذ عدة سنوات، بدعوة مجموعة من القياديات النسائية الناشئة في مجال الأعمال بمختلف أرجاء العالم، إلى الغرفة التجارية للاجتماع مع أحد المسؤولين الرسميين، الذي قال لهن إنه لو كان يود إبلاغ رسالة واحدة إلى قادة دولهن، فهي التأكيد على أهمية دور المرأة في اقتصاد

الإفريقية الشابة -الذي يعقد برعاية الولايات المتحدة- الذي يسعى إلى تحفيز الشبكات التي تضم الشابات الأفريقيات في مختلف أرجاء أفريقيا جنوب الصحراء، واللاتي يقدن مبادرات رائدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي داخل دولهن.

التمكين الاقتصادي

يعد التمكين الاقتصادي عاملاً جوهرياً لتحقيق النهوض بأوضاع المرأة. وقد أشار زوليك -رئيس البنك الدولي- إلى أن تمكين المرأة هو بمثابة نوع من الفكر الاقتصادي الذكي؛ إذ تظهر الدراسات أن الاستثمارات الموجهة إلى تنمية قدرات الإناث تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية هائلة.

ومنذ وقت ليس ببعيد، نشرت مجلة فورين بوليسي مقالة تناولت أوضاع المرأة والاقتصاد في الولايات المتحدة، وتساءلت المقالة: هل نتذكرون أيقونة العاملة روزي (Rosie the Riveter)؟.. كان شعار هذه الأيقونة: "نعم، يمكننا تحقيق ذلك"، تلك الأيقونة كانت لسان حال جميع النساء اللاتي ذهبن للعمل بالمصانع الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، للمشاركة في إنتاج المعدات التي كان يلزم إرسالها إلى أعظم جيش وقوات جوية وبحرية في التاريخ.

ووفقاً لما تشير إليه مقالة فورين بوليسي، فإن "التاريخ الاقتصادي على مدى السنوات الخمسين الماضية، تميز في الأساس بظاهرة دخول المرأة -التي تمثل نصف عدد السكان- إلى مجالات العمل. وكان عمل المرأة قد بدأ بدافع الضرورة الناجمة عن الحاجة إلى الدخل؛ ثم كان استمرارها في العمل ناتجاً عن تحول الوظائف إلى مسارات مهنية تتيح فرص الارتقاء. وفي البداية أيضاً، كان توظيف النساء مدفوعاً بالرغبة في تحقيق التنوع، ثم جرى الحرص على الاحتفاظ بهن لما أثبتته من

**تقدم رياديات الأعمال من النساء،
لشعبها في كل مكان، الكثير من الوعود
بالازدهار. وفي الحقيقة فإن المشروعات
الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء
تدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتسهم
في خلق فرص العمل.**

الموضوعات المتصلة بهذه القضية في أجنادات كافة المنتديات والمحافل متعددة الأطراف التي نشارك فيها، بما فيها "إبيك". ففي العام الماضي، عقد "إبيك" في اليابان -تحت قيادة الولايات المتحدة- أول قمة من نوعها لرياديات الأعمال من النساء، بمشاركة حكومات ورجال أعمال من 21 دولة. وخلال شهر سبتمبر من هذا العام، سنعمل على الدفع بهذه المبادرة خطوة أخرى إلى الأمام، حيث سيشارك وزراء مع ممثلين للقطاع الخاص في قمة "إبيك" للمرأة والاقتصاد، التي ستعقد بمدينة سان فرانسيسكو، حيث ستلقي السيدة كلينتون وزيرة الخارجية الكلمة الافتتاحية.

والحقيقة أننا نشهد تغيراً هائلاً طرأ على الدور الذي تلعبه المرأة في الاقتصاد العالمي. ولكن، بينما يبدو هذا أمراً مبشراً، فإن ثمة تحديات كبيرة لا تزال ماثلة، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها. ولهذه التحديات تأثيرات على الأوضاع داخل الأسر، أو أماكن العمل، أو على مستوى الاقتصاد برمته.

فإن لم تتمكن الحكومات، والقطاع الخاص، والجهات المتعاونة معهم، من وضع وتطبيق سياسات وحلول السوق المناسبة، فلن يتحقق للاقتصاد العالمي بلوغ الهدف الذي نشده جميعاً، والمتمثل في النمو الشامل، والمستدام والمتوازن.

تقدم رياديات الأعمال من النساء، لشعوبها في كل مكان، الكثير من الوعود بالازدهار. وفي الحقيقة فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء تدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتسهم في خلق فرص العمل. وقد فسر الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات أسباب ارتفاع عائد الاستثمار في المشروعات التي تديرها المرأة، فقال: "إن وضعية تلك المشروعات بين غيرها تماثل وضعية الثمار الموجودة على الجزء الأدنى من الشجرة، والتي يسهم قطفها في دفع نمو الناتج

بلدانهم. واستطرد قائلاً: "أرجو أن تطلعوا القادة في بلادكن على أن الازدهار الذي يشهده اقتصاد الولايات المتحدة إنما يتحقق بفضل المشاركة الاقتصادية للمرأة". فسواء في فترات الازدهار، أو عند مواجهة تحديات اقتصادية مثل تلك التي نشهدها الآن، فإن المرأة الأمريكية تلعب دوراً كبيراً في تنمية أنشطة الأعمال، ودفع قاطرة النمو الاقتصادي.

ما قاله مسئول الغرفة التجارية يتناقض مع رأي مسئول آخر التقيته منذ عدة سنوات خلال رحلة كنت فيها بصحبة السيدة الأولى آنذاك هيلاري كلينتون، إذ أخذ هذا المسئول يردد مراراً وتكراراً أن المرأة لا تلعب أي دور في اقتصاد بلده. عندها قاطعته السيدة كلينتون قائلة: "سيدي، على آخر مدى ممكن أن تراه عيني (وكنا نستقل سيارة رحلات كبيرة) أشاهد نساء يمشين حاملات أطفالهن فوق ظهورهن المنحنية، يمارسن أعمالهن الزراعية، حاملات للأخشاب، والمياه.... وأعتقد أنهن لو امتنعن عن العمل ليوم واحد، فإن الحياة في بلدكم ستتوقف".

ودعوني أقدم لكم مثلاً من منظور الاقتصاد الكلي لما يعنيه التمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك استناداً إلى تجربتي المكتسبة من أحد الاجتماعات التي عقدت تحت مظلة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ "إبيك" (APEC)، فقد طرحت خلال الاجتماع معلومة مؤداها أن ثمة فاقد يربو على 40 مليار دولار سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنتدى، ناتج عن عدم استغلال قدرات النساء في النشاط الاقتصادي. فهل يتحمل العالم تبعات استمرار هذا التمييز الهيكلي ضد النساء في مجالات العمل بأي مكان؟

لقد قمنا في وزارة الخارجية بتوجيه اهتمام كبير إلى جهود التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث أدرجنا

الشرق الأوسط. كما بدأنا سلسلة من المؤتمرات لتدريب رباتيات الأعمال من النساء في بلاد القوقاز، ووسط آسيا، ودول البلقان. وكان تنظيم هذه الفعاليات تحت عنوان: "استثمر في المستقبل"، لإدراكنا أنه إذا ما تسنى تحقيق النهوض الاقتصادي للمرأة، فإن هذا لن يؤدي فحسب إلى اقتصادات أكثر قوة، وإنما أيضاً إلى ديمقراطيات أكثر صحة.

كما يضطلع مركز المشروعات الدولية الخاصة بإسهامات مهمة، واسمحوا لي أن أشير، على وجه التحديد، إلى ما تبذونه من جهود لمساندة جمعيات الأعمال، فرسالتكم بشأن هذه القضية واضحة: "تلعب جمعيات الأعمال دوراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وفي حشد التأييد السياسي. فهذه الجمعيات تتمتع بوضع متفرد يتيح لها توحيد مجتمع الأعمال حول مجموعة من القضايا، والاحتياجات، والتوصيات، وبدائل السياسات. إذ غالباً ما تكون اهتمامات أحد المشروعات الصغيرة هي ذاتها الاهتمامات التي تشغل العديد من المشروعات الصغيرة الأخرى".

وقد لمست ذلك على أرض الواقع خلال برنامج تدريبي بدأنا تنفيذه العام الماضي لمجموعة من رباتيات الأعمال من النساء الإفريقيات، حتى يتمكن من الحصول بشكل أفضل على المكاسب التجارية التي يتيحها قانون فرص النمو الإفريقي "أجوا" (AGOA). وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في العام الماضي بواشنطن، شاركت مجموعة من رباتيات الأعمال

المحلي الإجمالي". هذا التفسير صحيح في الدول الأخرى، وصحيح بالتأكيد في الولايات المتحدة حيث تمتلك النساء نحو 40% من المشروعات، كما تسهم بما يقارب 4 تريليون دولار في الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن أن معدلات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء تنمو بمعدلات أسرع من غيرها.

بيد أن المرأة في كل مكان تواجه معوقات تحد من قدراتها على البدء في إقامة، أو توسيع نطاق، أنشطتها في مجال الأعمال، وهي التحديات التي يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة على التصدي لها. فالمرأة غالباً ما تفتقر إلى إمكانات الحصول على التمويل، والوصول إلى الأسواق، والتدريب، والتشبيك، وتقديم المشورة والتوجيه، واستخدام التكنولوجيا. كما تعاني من التمييز -الذي غالباً ما يكون عميق الجذور- في التشريعات، والسياسات، والممارسات العملية، كما تفتقر في بعض الأحيان إلى حقوق التملك، والإرث، وحياسة الأراضي.

إن دراسات مركز المشروعات الدولية الخاصة حافلة بأمثلة من تلك المعوقات، والوسائل المبتكرة لتجاوزها والتغلب عليها. ولإيقاف الكلفة الناجمة عن الفاقد في الناتج المحلي الإجمالي، ومساعدة النساء للتغلب على العقبات التي تحول دون المشاركة الاقتصادية بشكل أكبر، فقد قمنا في وزارة الخارجية، بالتنسيق مع شركاء من القطاع الخاص، بوضع برامج عديدة تركز على التدريب، وتقديم المشورة والتوجيه، لأنشطة الأعمال، مثل: الشراكة مع أنشطة التوجيه مع المجموعة التي تضمها قائمة أكثر سيدات الأعمال قوة (Most Powerful Businesswomen)، التي تعدها مجلة فورتشن (Fortune)، وأيضاً برنامج المرأة في المجال التكنولوجي (Tech Women program)، والذي يجري خلاله التعاون بين النساء العاملات في قطاع التكنولوجيا بوادي السليكون مع نساء من

**إن نهوض المرأة هو نهوض لنا جميعاً.
ونحن ندرك جميعاً هذه الحقيقة، التي
تمثل دون شك أرضية للتفاوض الواقعي.**

السنوات المقبلة

قمت، خلال الشهر الماضي، بمصاحبة السيدة هيلاري كلينتون في رحلة إلى باريس لحضور الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي ركز على مناقشة موضوع النوع الاجتماعي والنمو الاقتصادي، حيث تناول معظم الوزراء في كلماتهم أهمية إدماج المرأة في استراتيجيات النمو الاقتصادي التي تنتهجها دولهم، كما أعربوا عن تأييدهم لمبادرة المنظمة حول النوع الاجتماعي، تلك المبادرة التي تقودها الولايات المتحدة. وقد تضمنت المبادرة -ضمن عناصر عدة- دعوة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتحسين عمليات جمع البيانات عن تشغيل النساء، وانتشار ريادة الأعمال بينهن، وأن تعمل المنظمة، مع المنظمات الأخرى المهتمة بنفس الموضوع، على إعداد خطة تستهدف جعل البيانات المتصلة بالنوع الاجتماعي أكثر قابلية للمقارنة بين الجنسين، وأكثر فائدة في مجال الاستخدام، مع تحديد قائمة بالمؤشرات المشتركة التي يجرى التركيز عليها في سياق عمليات جمع البيانات مستقبلاً.

وكما ذكرت السيدة كلينتون خلال اجتماع باريس، أنه "لا يمكن لأي مجتمع استغلال جميع إمكاناته الكامنة، إذا كان نصف سكانه محرومين من تحقيق ذواتهم". لقد قمنا بدراسة الموضوعات المتصلة بتلك القضية على مدى سنوات عديدة، إذ ناقشناها ثم قمنا بإدراجها في الأجندة الدولية، ويعد هذا بمثابة إنجاز واضح. وعلى الرغم من أن جولات النقاش والجدل قد بلغت منتهاها، فإن النضال لإكساب المرأة نفوذاً اقتصادياً وسياسياً لم ينته بعد. فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ويحمد لمركز المشروعات الدولية الخاصة ما يقوم به من جهود للنهوض بأوضاع المرأة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

الأفريقيات من دول الـ"أجوا"، اللاتي حققن نجاحات كبيرة في أعمالهن، ويمتلكن قدرات وكفاءات كبيرة، ثم توجهن بعد ذلك إلى الغرب الأوسط لحضور برنامج تدريبي لمدة أسبوعين.

لقد التقيت بهن منذ ما يزيد قليلاً على أسبوع في الاجتماع الوزاري لهذا العام لمنطقة الـ"أجوا"، الذي عقد في لوساكا بزامبيا، حيث حظيت سيدات الأعمال الأفريقيات بالاهتمام المستحق لهن. فبعد أن أمضين عاماً تقريباً في البرنامج، لاحظنا بانبهار التقدم الهائل الذي أحرزته في تطوير وتزايد أعمالهن، إذ أصبحن مستعدات للتصدير، كما نجحن في توسيع نطاق شبكات رياديات الأعمال من النساء داخل بلادهن. كما نجحن في تنظيم حملات الضغط على حكومات بلدانهن لتحسين مناخ الاستثمار. وقد أعلنت السيدة كلينتون، وزيرة الخارجية، خلال الاجتماع الوزاري للـ"أجوا"، أن الولايات المتحدة تزمع مساندة برامج التدريب لمدة عامين إضافيين في الولايات المتحدة لمزيد من رياديات الأعمال من النساء الإفريقيات. إن هذا المنتدى الإفريقي للمرأة ينطوي على قوة هائلة، وقد تأكد لدينا خلاله أمراً كنا متيقنين منه - نحن، ومركز المشروعات الدولية الخاصة- وهو أن الاستثمار في المرأة ليس فحسب القرار السليم الذي ينبغي علينا اتخاذه، بل هو القرار الذكي.

وقد ساعدت مبادرة مركز المشروعات الدولية الخاصة في أفغانستان، التي تضمنت تدريب 200 سيدة على المهارات المتقدمة في مجال ريادة الأعمال، في تأسيس وتوسيع العشرات من المشروعات. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة تنصب على مجال أنشطة الأعمال/الاقتصاد، فإن لها مضموناً سياسياً أيضاً، إذ اقترنت بنشوء الكثير من الحوارات والنقاشات، ووضع أجندة تتناول عدداً من المتطلبات المهمة، التي تراوحت بين حقوق الملكية، والحصول على الائتمان.

الأراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط:

- نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.

سلسلة "قضايا الإصلاح الاقتصادي": خدمة على الإنترنت يقدمها مركز المشروعات الدولية الخاصة لنشر للمقالات الإلكترونية. تطرح تلك الخدمة مقالات معمقة موجهة إلى شبكة من صناعات السياسات، وقادة الأعمال، والإصلاحيين المدنيين، والأكاديميين، وغيرهم من المهتمين بالقضايا ذات الصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بتنمية الديمقراطية.

ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع:

www.cipe.org أو www.cipe-arabia.org

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال.

وفي نهاية الأمر، فإن ضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من شأنه أن يحقق النفع للجميع، فنهوض المرأة هو نهوض لنا جميعاً. ونحن ندرك جميعاً هذه الحقيقة، التي تمثل دون شك أرضية للتفاوض الواقعي.

هذا المقال مأخوذ عن الكلمة التي ألقتهها الكاتبة خلال المؤتمر الذي عقده مركز المشروعات الدولية الخاصة، في يونيو 2011، تحت عنوان: "الديمقراطية التي تؤتي ثمارها للمرأة" (Democracy that Delivers for Women). كما يمكن الاستماع إلى كلمتها على موقع يوتيوب، عبر الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=7WJ6IJjWurs>.

تعمل السفيرة/ ميلاني فرفير (Melanne Verveer)، خلال منصبها كمديرة لإدارة المكتب المعني بقضايا المرأة، الذي تم تكوينه حديثاً بوزارة الخارجية، في مجال تنسيق المسائل والأنشطة المتصلة بالنهوض السياسي والاقتصادي، والاجتماعي للمرأة في مختلف أرجاء العالم. وهي، في هذا السياق، تضطلع بتعبئة الجهود اللازمة لمساندة حقوق المرأة وتمكينها في المجالين السياسي والاقتصادي، خلال المبادرات والبرامج التي تجرى صياغتها على نحو يحقق المزيد من فرص حصول السيدات والفتيات على التعليم والرعاية الصحية، علاوة على مكافحة العنف -بجميع صوره- ضد السيدات والفتيات، وتأكيد الإدماج الكامل لحقوق المرأة في نطاق حقوق الإنسان داخل إطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وكانت السيدة ميلاني تشغل قبل ذلك منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المشارك لمؤسسة (Vital Voices Global Partnership)، وهي مؤسسة دولية غير ربحية شاركت في تأسيسها. كما كانت -قبل عملها مع تلك المؤسسة- تشغل منصب مساعد رئيس الولايات المتحدة، ورئيس فريق مكتب السيدة الأولى خلال إدارة كلينتون.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن، ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية، تعامل فيها -على مدى 25 عاماً- مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب.